إيدال

إستثمـر في لبنـان

برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية "M.LEB"

تقرير حول النتائج المحققة بين 17/09/2015 و 31/12/2016

كانون الثاني 2017

الفهرس

الفصل	الصفحة
ملخص تنفيذي	
I. تعريف البرنامج وأهدافه	5
II. النتائج البرنامج 2015-2016	7
أ- النتائج الكلية	7
ب- نتائج الصادرات الزراعية	12
ج- نتائج الصادرات من الصناعات الغذائية	13
د- نتائج الصادرات الصناعية	14
III. السوق العراقي	15
IV. حركة النقل	17
أ- الشحنات ووجهتها	17
ب- الشاحنات المستخدمة	18
V. المصدرين المنتسبين للبرنامج	19
VI. موازنة البرنامج	20
أ- الموازنة الحالية	20
ب- الموازنة المتوقعة	21
VII. خلاصة	22

ملخص تنفيذي

حقق برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" نتائج ايجابية مقارنة بالأهداف التي وضعت له وذلك خلال السنة الاولى من العمل. إذ أن البرنامج الذي تم وضعه من اجل ايجاد وسائل بديلة للنقل البرّي ولو مرحلياً ومعالجة آثار إقفال المعابر البرية بين سوريا والأردن والتي تعتبر الممر الوحيد للصادرات اللبنانية، استطاع أن يضمن انسيابية الإنتاج اللبناني إلى الأسواق التقليدية ولاسيما دول الخليج والأردن، وحافظ على موقع المنتج اللبناني الذي كان مهددا بفقدان مكانته وحصته من تلك الأسواق بالإضافة الى أنه ساهم في تثبيت ثقة المستوردين والمستهلكين بالمصدر والمنتج اللبنانيين، وحافظ على التوازن بين العرض والطلب داخل السوق اللبناني عبر تسهيل تصريف المنتجات اللبنانية وتفادي تعرض المواسم للكساد. كما ساهم البرنامج بإعادة تشغيل جزء كبير من اسطول النقل البري الذي كان قد توقف عن العمل نتيجة إقفال المعابر البرية.

بدأ العمل في البرنامج بتاريخ 2015/9/17 ولمدة سبعة أشهر بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 02 /07/ 2015 والمرسوم رقم 2156 تاريخ 10 / 08 / 2015 ثم جدد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 134 تاريخ 5/5 /2016

تسجلت في البرنامج شركتان بحريتان: لكل شركة باخرتان RORO تتسع كل منها لـ 60 شاحنة. وقد عملت البواخر الاربعة بشكل منتظم بمعدل باخرة كل خمسة أيام وكان مرفأ طرابلس هو المرفأ الذي أعتمد لانطلاق البواخر من لبنان وذلك مرورا بقناة السويس ووصولا الى مرفأ دبا في المملكة العربية السعودية ومرفأ العقبة في المملكة الاردنية.

بلغت كمية الصادرات التي تمت عبر البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2015/09/17 ولغاية 2016/12/31 حوالي /82,720/ طنا حيث بلغت الصادرات الزراعية (من فواكه وخضار) حوالي /73,690/ طنا. وسجّلت الصادرات الصناعية نتائج بلغت /1.954/ طنا، في حين سّجلت صادرات الصناعات الغذائية كمية بلغت /7.076/ طنا.

بلغ عدد الشحنات المصدّرة على متن العبّارات البحرية /4,279/ من ضمنها /3,757/ شحنة مدعومة وذلك خلال 75 رحلة بحرية للعبّارات الاربعة المسّجلة والمنتسبة الى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية. أما في ما يتعلق بالأسواق التي تم التصّدير إليها، فإن الجزء الأكبر تم تصديره إلى دول الخليج من خلال مرفأ ضبا في المملكة العربية السعودية حيث شكلت

نسبة 83,4 % من إجمالي الصادرات في حين كانت أسواق المملكة الهاشمية الاردنية من خلال مرفأ العقبة هي الوجهة الثانية بنسبة 16,6%.

أما بخصوص التصدير الى الأسواق العراقية، فنشير هنا إلى أن معبر دنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل بعد اقتراح المشروع والذي جاء لمعالجة مشكلة اقفال معبر نصيب بين الحدود السورية والاردنية مما اضطر المصدرين الى تصدير منتجاتهم الى العراق عبر تركيا باستخدام العبارات لكن البرنامج لم يشمل الدعم على العراق.

وقد تبين لنا ان الكميات المصدرة شهرياً أخذت منحاً تصاعديًا منذ انطلاق البرنامج إذ ان المصدرين احتاجوا الى بعض الوقت للتأقلم مع نظام جديد من النقل غير معتادين عليه. وسجلت اقصاها في شهر شباط 2016 وذلك بعد تعديل قيمة الحوافز الممنوحة عن كل شاحنة، وادناه في شهر نيسان 2016 وذلك يعود الى انتهاء العمل في الجزء الاول من البرنامج في 2016/04/17 ليعود ويستأنف العمل به في 2016/05/05.

ورغم أن البرنامج قد وضع لمساندة الصادرات من القطاعين الزراعي والصناعي، الا أن العديد من المصدرين خاصة الصناعيين قد عمد إلى استخدام وسائل التصدير البحري عبر الحاويات كونها اقل كلفة لكنها تحتاج لمدى زمنية اطول للوصول الى بلد المقصد، لذا فإن الجزء الذي استخدم النقل البحري عبر العبارات من خلال البرنامج هو الجزء الخاص بالمنتجات الزراعية التي يصعب تحميلها وتصديرها عبر الحاويات المبردة لأسباب مرتبطة بنوعية المنتج وعمره الافتراضي والصادرات الصناعية التي تطلب سرعة التوصيل. لذا فإن الجزء الأكبر من الشحنات التي تمت عبر البرنامج كانت للمنتجات الزراعية (89%) وشكلت المنتجات الصناعية ومنتجات الصناعات الغذائية 11% فقط من مجمل الشحنات عبر البرنامج.

رُصد للبرنامج حسب قرار مجلس الوزراء مبلغ 21 مليار ليرة لبنانية. وقد بلغت كلفة البرنامج منذ انطلاقته ولغاية 2016/12/31 حوالي / 15,986,886,000/ ل.ل. ومن المتوقع ان يغطي المبلغ المتبقي كلفة البرنامج خلال الأشهر الثلاث الأول من العام 2017. وهي المدة التي أقرها مجلس الوزراء بناءَ على قرار مجلس الوزراء رقم 134، تاريخ 2016/5/5 والذي تم بموجبه تجديد العمل بالبرنامج من 5 ايار 2016 الى 31 اذار 2017 او الى حين نفاذ المبلغ المرصود للبرنامج.

وحيث أن الظروف التي أدت الى إنشاء المشروع لم تنتفي بعد بل زادت تعقيدا من خلال إقفال معبر دنف على الحدود السورية العراقية لذلك يحتوي التقرير اقتراح تجديد البرنامج مع إضافة السوقي العراقي اليه والكلفة المقدرة له.

I- تعريف البرنامج وأهدافه

وضعت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" (Maritime Lebanese Exports Bridge) بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 2015/7/2 والقاضي بالموافقة على مشروع يرمي الى اعطاء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان سلفة خزينة بقيمة 21 مليار ل.ل. (واحد وعشرون مليار ليرة لبنانية) لدعم فرق كلفة تصدير المنتجات اللبنانية الى الدول العربية عبر البحر. وبدأ العمل في البرنامج بتاريخ 2015/09/17 لمدة سبعة اشهر ثم تم تجديد العمل به، من 5 ايار 2016 الى 31 اذار 2017 او الى حين نفاذ المبلغ المرصود للبرنامج (بناءَ على قرار مجلس الوزراء رقم 134، تاريخ 2016/5/5).

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الفارق بين كلفة النقل البرّي قبل إغلاق المعابر وكلفة النقل البحري للصادرات والمنتجات اللبنانية الزراعية والصناعية إلى الدول العربية التي تستخدم العبّارات من موانئ لبنان وإلى بعض موانئ الدول العربية وذلك أثر النتائج السلبية التي اثرت على الصادرات اللبنانية بسبب إقفال المعابر البرية نتيجة الأزمة السورية.

يهدف برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" الى:

- ضمان انسيابية الإنتاج اللبناني إلى الأسواق التقليدية ولاسيما دول الخليج والأردن.
- الحفاظ على موقع المنتج اللبناني في هذه الأسواق.
- الحفاظ على التوازن داخل السوق اللبناني بين العرض والطلب عبر تسهيل تصريف المنتجات اللبنانية.
- تثبيت ثقة المستهلك في هذه الأسواق بالمنتج اللبناني وجودته.
- تأكيد مصداقية المنتجين والصناعيين والزراعيين اللبنانيين تجاه شركائهم التاجريين في هذه الاسواق والتزاماتهم تجاه الغير.

فقد بني برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية "M.LEB" على ثلاث نقاط أساسية:

- المساهمة في فتح خط منتظم للنقل البحري بين الموانئ اللبنانية ومرافئ الأسواق المستهدفة لنقل المنتجات اللبنانية عبر العبّارات.

- تسهيل مهمة تأمين نقل حوالي 35 شاحنة يومياً محمّلة بالمنتجات اللبنانية الزراعية والصناعية والصناعات الغذائية إلى الأسواق المستهدفة.
- منح دعم مباشر للعبّارة عن كل شاحنة محملة بالمنتجات اللبنانية المصدّرة الى الدول المستفيدة والمستقبلة والتي تستخدم العبّارات على مختلف اشكالها (RoRo) او (RoPax) وباختلاف خطوط النقل التي يمكن ان تسلكها ان بشكل مباشر عبر قناة السويس او بشكل غير مباشر عبر الموانئ المصرية، حيث تقوم الدولة بتغطية بعض فروقات الاسعار بين كلفة النقل البرّي قبل اغلاق المعابر و كلفة النقل البحري.

يستفيد من دعم كلفة النقل البحري كافة الأشخاص اللبنانيين الذين يرغبون في تصدير المنتجات اللبنانية على كافة أنواعها الزراعية والصناعية والصناعات الغذائية والذين سوف يشحنوا بضائعهم من خلال الشركات الناقلة المعتمدة من قبل "إيدال" إلى دول الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية عبر مرفأي ضبا والعقبة، على أن يتم التقدم بطلب إلى المؤسسة. يقسم المستفيدون الى 4 فئات:

- المصدّرون او التجّار الزراعيون المنتسبون الى برنامج"AgriPlus"
- المصدّرون او التجّار الزراعيون غير المنتسبين الى برنامج"AgriPlus"
- المصدّرون او التجّار الصناعيون
- مصدّرو او مصنّعو الصناعات الغذائية

II-النتائج البرنامج 2015-2016

أ- النتائج الكلية:

خلال السنة الاولى وأربعة اشهر من تطبيق برنامج M.LEB (2015/09/17 الى 2016/12/31) بلغت الصادرات الكلية عبر البرنامج /82,720/ طنا موزعة على المنتجات الزراعية (73,690 طنا) والصادرات الصناعية (1.954 طنا) وصادرات الصناعات الغذائية (7.076 طنا).

توزيع الصادرات عبر البرنامج وفق المنتج 2015-2016

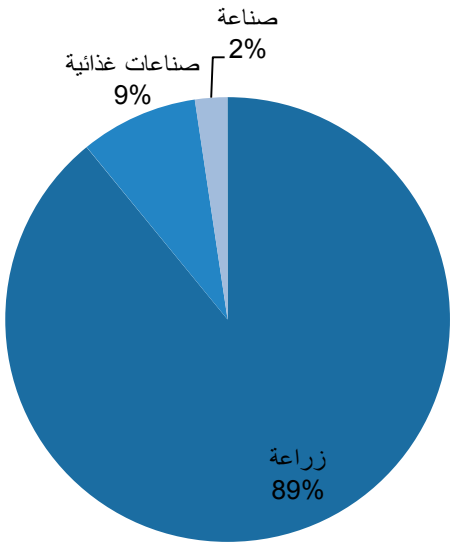

وقد شهد شهر تشرين الأول من العام 2016 تسجيل اعلى كمية من الصادرات عبر البرنامج محققاً /11.371/ طنا فيما كانت ادنى الكميات التي تم تصديرها خلال شهر نيسان من العام 2016 وقد بلغت /3124/ طنا وذلك نتيجة توقف البرنامج خلال هذه الفترة قبل أن يعاد تجديده في شهر أيار. مع الاشارة الى ان الكمية التي تم تصديرها عند إطلاق البرنامج في شهر أيلول لا يمكن مقارنتها بباقي الأشهر كونها تمت خلال 13 يوماً فقط حيث انطلق البرنامج في اليوم السابع عشر من الشهر.

كمية الصادرات الشهرية لسنة 2015-2016 طن

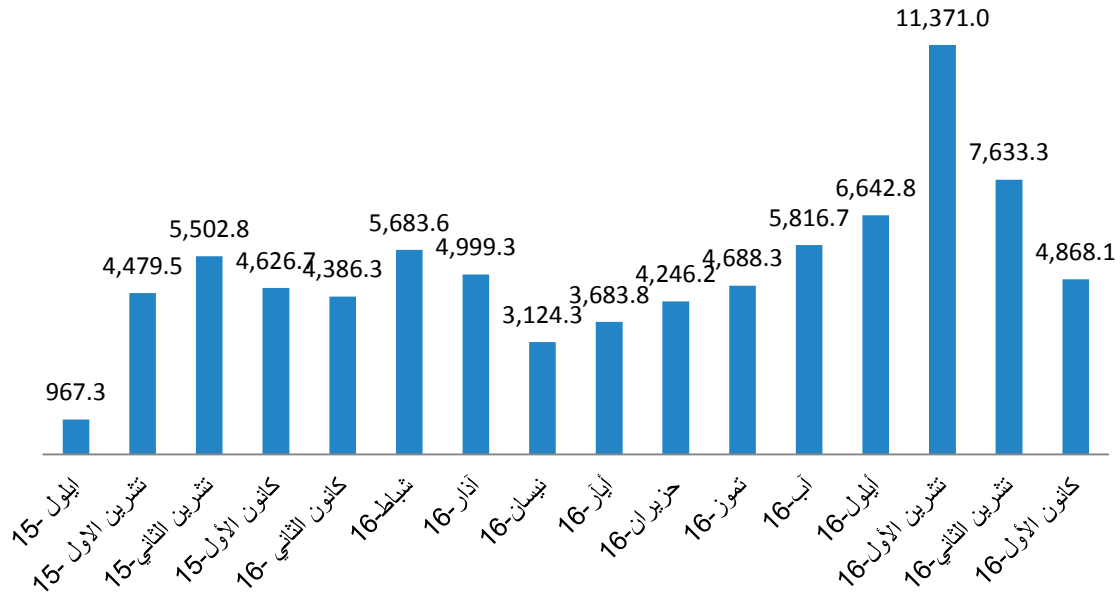

ان التصدير عبر العبارات خلال شهر نيسان لم يتوقف مع انتهاء العمل بالبرنامج، في 2016/04/17 حيث استمرت العبارات في نقل الشاحنات بانتظار تمديد العمل فيه والذي تم بتاريخ 2016/05/05 ولمدة سنة. غير ان الكميات التي صدرت عبر العبارات خلال الفترة الممتدة من 2016/04/14 الى 2016/05/05 لم تكن مدعومة.

ونشير هنا الى ان الكميات التي صدرت خلال هذه الفترة هي حوالي /2.084/ طنا. واذا ما اضفنا هذا الرقم الى الكميات المدعومة التي صدرت عبر البرنامج خلال النصف الاول من شهر نيسان تصبح الكميات المصدرة خلال شهر نيسان /5.208/ طنا، مما يبين ان المنحى التصاعدي للصادرات استمر خلال شهر نيسان ايضاً.

من ناحية أخرى، فقد بلغ عدد الشحنات المصدّرة على متن العبّارات البحرية / 4,279/ من ضمنها / 3,757/ شاحنة مدعومة وذلك خلال 75 رحلة بحرية للعبّارات الاربع المسّجلة والمنتسبة الى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية (AZOV – MED BRIDGE – BEKAA DREAM – MED LINK). يمكن للرسم البياني التالي توضيح عدد الشاحنات المدعومة المصدّرة.

الشحنات المصدرة 2015-2016

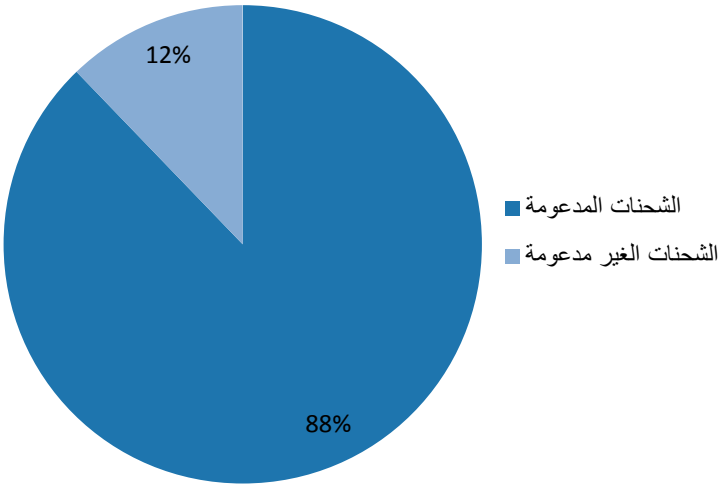

وقد بلغ المعدل الوسطي الشهري للشحنات المدعومة التي تمت بإستخدام العبارات عبر البرنامج خلال العام 2016 حوالي 254 شحنة. ويمكن للرسم البياني التالي أن يبيّن كميات الشحنات شهريا

عدد الشحنات المدعومة لسنة 2015-2016

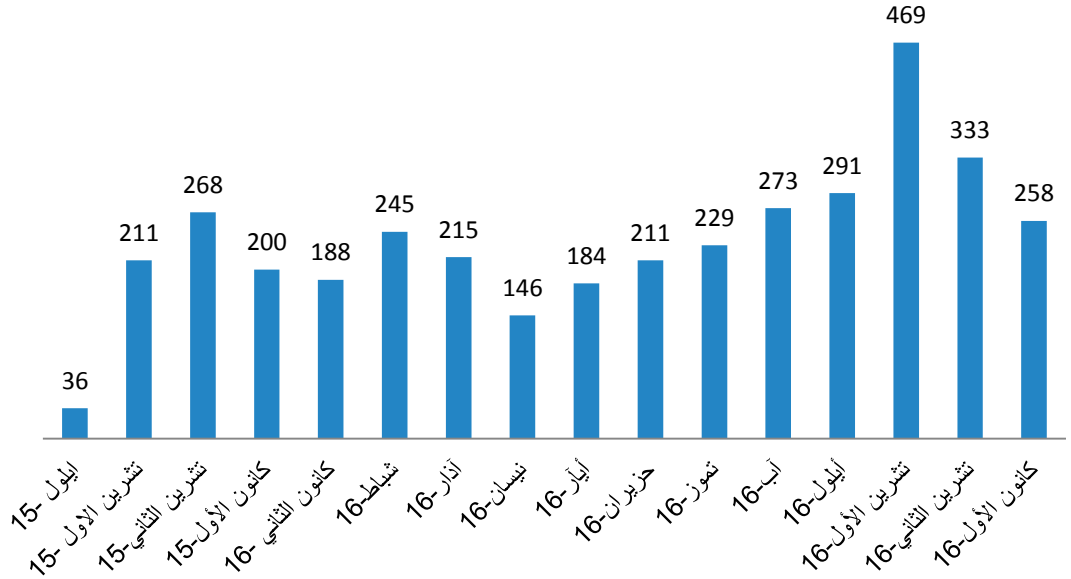

أما في ما يتعلق بالأسواق التي تم التصّدير إليها، فإن الجزء الأكبر من الشاحنات كانت وجهتها مرفأ ضبا في المملكة العربية السعودية حيث شكلت نسبة 83 % من إجمالي وجهة الشاحنات في حين كانت المملكة الهاشمية الاردنية من خلال مرفأ العقبة هي الوجهة الثانية بنسبة 17%.

وجهة التصدير 2015-2016

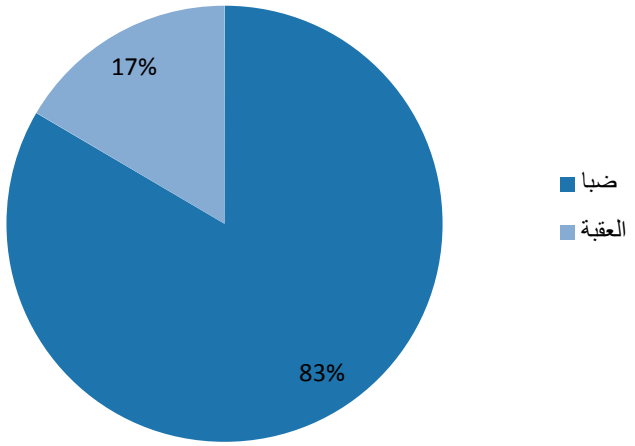

في ما يخص بلد المقصد والكميات التي صدرت له، فإن المملكة العربية السعودية حلت أولا حيث بلغ حجم الكميات المصدرة لها / 45,097/ طنا وقد توزعت الصادرات على الدول وفق ما يلي:

الصادرات عبر البرنامج وفق بلد المقصد 2015-2016

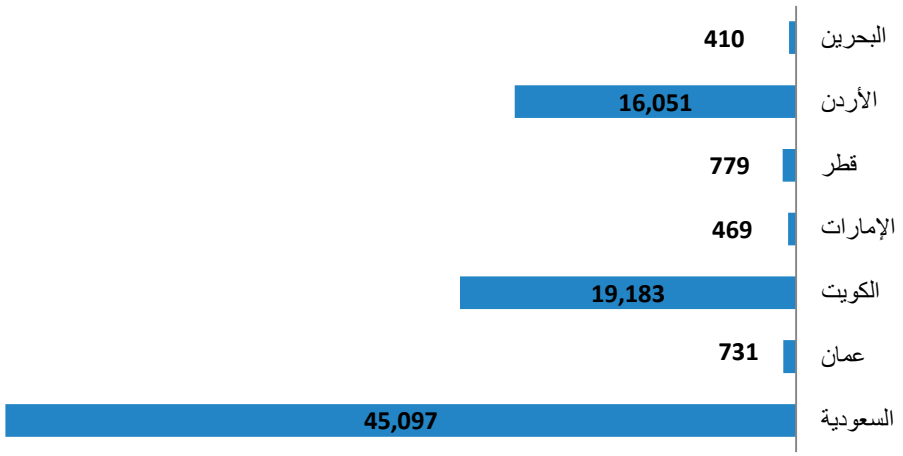

ونلاحظ من الإحصاءات أعلاه أن الكميات المصدرة الى المملكة العربية السعودية من المنتجات اللبنانية عبر البرنامج شكلت 54.5%، في حين جاءت الكويت في المركز الثاني بنسبة 23.1% والاردن في الثالث بنسبة 19.4% وتوزعت باقي الصادرات على باقي دول مجلس التعاون الخليجي 2.9%.

أما من حيث المنتجات التي صدرت الى هذه الدول، فقد صدر الى الكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان منتجات زراعية فقط. أما السعودية والأردن، فقد صدر لها منتجات متعددة يمكن للرسم البياني التالي توضيحها.

المنتجات التي صدرت الى السعودية والأردن عبر البرنامج 2015-2016

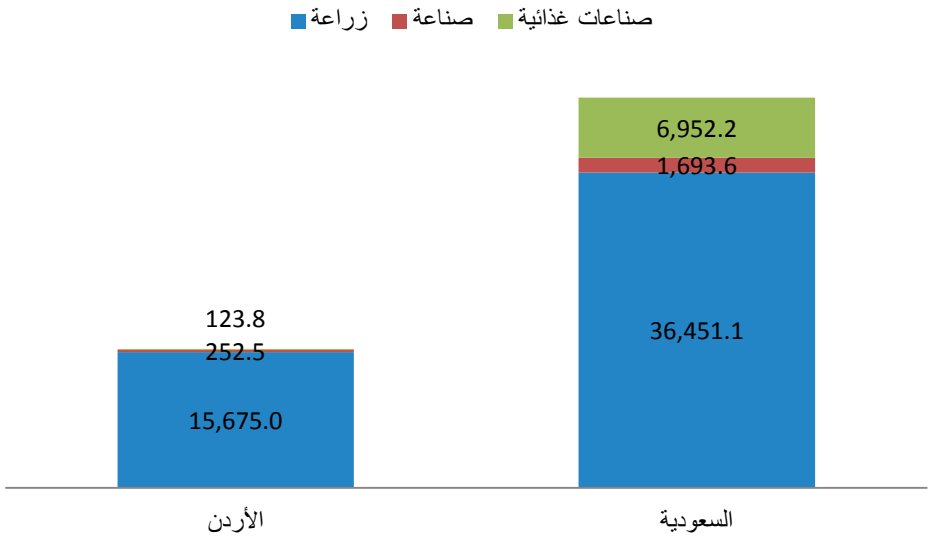

ويتبين لنا من الإحصاءات الشهرية للبرنامج أن الصادرات الزراعية التي شكلت النسبة الاكبر من الصادرات ضمن برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية وبلغت 89.1% من إجمالي الصادرات ضمن البرنامج، كانت الأكثر تقلبا وذلك نتيجة ارتباطها بالمواسم المختلفة للمنتجات. لذا نجد أن شهري أيلول وتشرين الأول من العام 2016 شهدا ارتفاعا في الكميات المصدرة كون هذه الفترة هي فترة الذروة في تصدير المنتجات الزراعية.

من ناحية أخرى نجد أن الصادرات من الصناعات الغذائية والمنتجات الصناعية كانت مستقرة ولم تشهد تقلبات حادة نتيجة عدم ارتباطها بمواسم معينة. ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين توضيح الكميات المصدرة وفق الاشهر.

الصادرات الشهرية عبر البرنامج

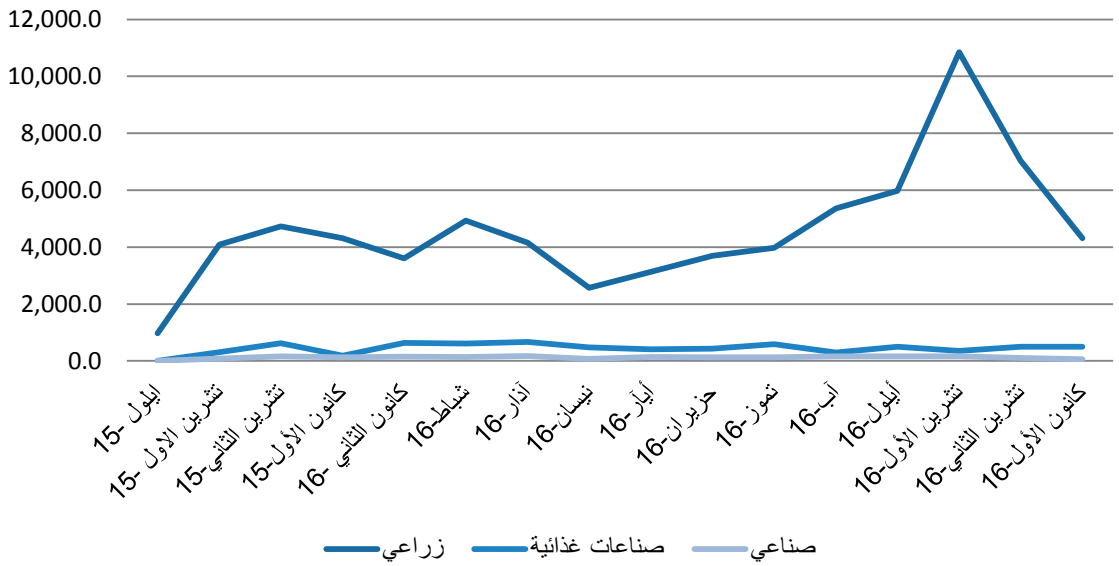

ب- **نتائج الصادرات الزراعية**

بلغت الصادرات الزراعية من الفواكه والخضار ضمن برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية حوالي 29.5% من اجمالي الصادرات الزراعية اللبنانية المصدّرة إلى دول الخليج والأردن عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية اللبنانية بين 17 ايلول 2015 و31 كانون الأول 2016.، في حين لم تتجاوز الصادرات جوا نسبة 4.9%. اما باقي الكميات المصدرة الى تلك الدول فقد تم تصديرها بحرا ولكن عبر استخدام الحاويات، وهي غير مشمولة ضمن البرنامج.

وقد جاءت صادرات الحمضيات في المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة 34% من إجمالي الصادرات الزراعية تليها البطاطا بنسبة 18%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

أصناف الصادرات الزراعية من خلال البرنامج

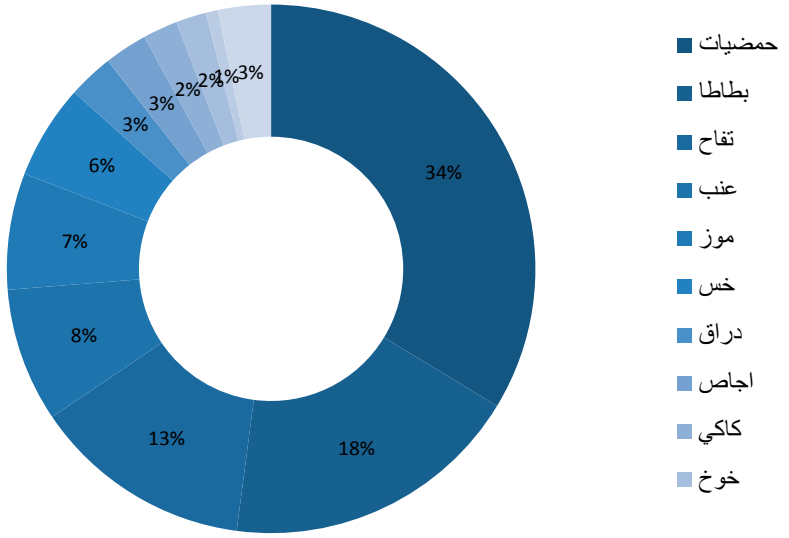

بلغت نسبة تراجع صادرات الفواكه والخضار المصدرة إلى دول الخليج بين تشرين الاول 2015 وتشرين الأول 2016، حوالي 20% مقارنةً مع الفترة نفسها من 2014-2015. فقد اعتمد المصدرون الزراعيون على الخط البحري بعد اقفال المعابر البرية اذ شكل التصدير عبر استخدام وسائل النقل البحري 95.1% حيث غطى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية جزء منه وجزء آخر تم عبر استخدام الحاويات.

ونشير هنا أن معبر دنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل لاحقا بشهر آب مما اضطر مصدري المنتجات الزراعية الى تصدير منتجاتهم الى العراق عبر تركيا باستخدام العبارات لكن البرنامج لم يشمل الدعم على العراق.

ج- نتائج صادرات الصناعات الغذائية

بلغ مجموع صادرات الصناعات الغذائية منذ انطلاق البرنامج ولغاية نهاية العام 2016 حوالي /7,076/ طنا مشكلة نسبة 8.6% من إجمالي الصادرات عبر البرنامج. كما شكلت نسبة 7% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية الى دول لخليج والأردن خلال هذه الفترة.

وقد جاءت صادرات "معلبات الخضار والفواكه" في المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة 51% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية عبر البرنامج، يليها صادرات "الشحوم والدهون والزيوت

الحيوانية او النباتية" بنسبة 38%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

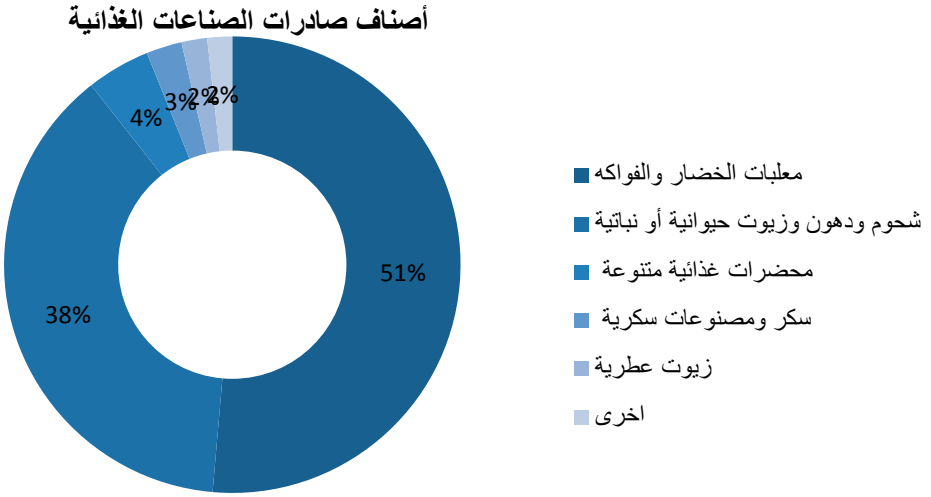

د- نتائج الصادرات الصناعية

في ما يتعلق بالصادرات الصناعية، فقد شكلت حوالي 2.4% من اجمالي الصادرات عبر البرنامج ولم يتم تصدير سوى / 1,954/ طنا خلال الفترة الماضية من عمل البرنامج. وقد شكلت هذه الكمية نسبة 7% من إجمالي الصادرات الصناعية الى دول لخليج والأردن خلال هذه الفترة. سجلت صادرات "الاحذية" النسبة الاكبر من الصادرات الصناعية مشكلةً 37% يليها صادرات "الالبسة" بنسبة 15%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

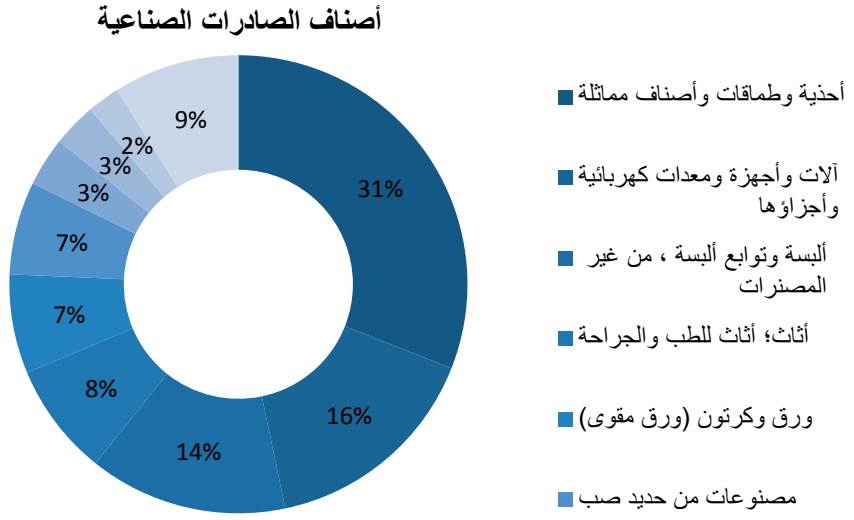

III-السوق العراقي

لقد تأثرت الصادرات الى العراق سلبا منذ إندلاع الأحداث الأمنية في سوريا. لكن التراجع الأكبر والأكثر حدة الذي أصاب الصادرات الى العراق كان بعد إقفال معبر دنف على الحدود السورية العراقية، مما حدا بالعديد من المصدرين اللبنانيين الى تصدير منتجاتهم باستخدام العبارات عبر تركيا، لكن قرار إنشاء برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية لم يشمل العراق كون معبر دنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل بعد اقرار المشروع والذي جاء لمعالجة مشكلة اقفال معبر نصيب بين الحدود السورية والاردنية في حينه.

فقد سجلت الصادرات الزراعية تراجعا بلغ 86% بعد إقفال المعبر (الصادرات في العام 2014 بلغت 37,225 طن مقابل 5122 طن في العام 2016). كما سجلت الصادرات الصناعية تراجعا بلغ 55% (الصادرات في العام 2014 بلغت 81,915 طنا مقابل 36,910 أطنان في العام 2016). أما صادرات الصناعات الغذائية، فقد سجلت تراجعا بلغ 53% (الصادرات في العام 2014 بلغت 54,041 طنا مقابل 25,615 طنا في العام 2016).

الصادرات اللبنانية الى العراق 2015-2016

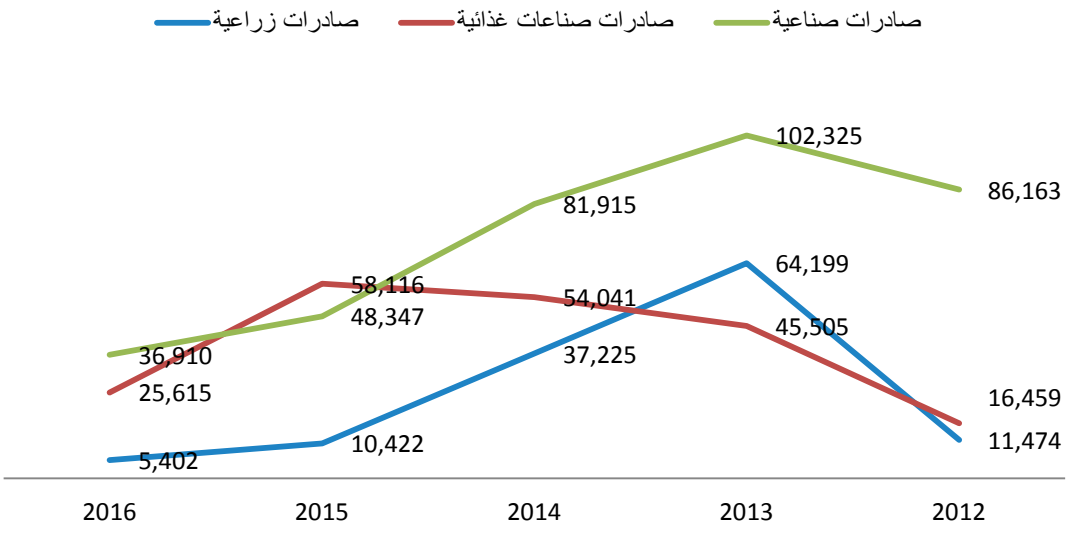

إن كلفة النقل حاليا الى العراق عبر تركيا تعتبر مرتفعة جدا ويمكن للجدول التالي توضيح مكونات هذه الكلفة.

مكونات كلفة النقل بالعبارة (د.أ.) / شاحنة	عبر تركيا
كلفة النقل داخل لبنان / شاحنة	450
كلفة العبارة / شاحنة	1000
اجار الشاحنة	4000
كلفة النقل الى بلد المقصد	1000
كلفة المعاملات في المرافئ اللبنانية	500
كلفة المعاملات في المرافئ في بلد المقصد	500
الكلفة الكلية	7,450

إن دعم الشاحنات المصدرة للمنتجات اللبنانية عبر تركيا وبإستخدام العبارات يعتبر ضرورة في الوقت الحالي من اجل استعادة مكانة المنتجات اللبنانية في هذا السوق المهم كما انه يساهم في تحقيق مبدأ المساوة مع دول الخليج والأردن بعد أن أقفل المعبر الرئيسي الى السوق العراقي، حيث يمكن دعم كلفة نقل الشاحنة بالعبارة بين لبنان وتركيا والمقدرة بـ1000 $ لكل شاحنة.

IV–حركة النقل

أ- عدد الشحنات:

بلغت حركة النقل المرتبطة بشحن المنتجات اللبنانية من خلال البرنامج /3,757/ شحنة توزّعت على جنسيات مختلفة. وكانت حصة الشاحنات اللبنانية هي الأكبر إذ شكلت 92% من مجمل الشاحنات التي استخدمت ضمن البرنامج. ويوضح الجدول التالي عدد الشاحنات التي استخدمت خلال فترة عمل البرنامج وكيفية توزعها حسب جنسيتها.

توزيع الشاحنات المستخدمة من ايلول 2015 ولغاية ايلول 2016 حسب الجنسية

لبنان	سوريا	الامارات	السعودية	الكويت	قطر	المجموع
3433	251	21	44	7	1	3,757

توزيع الشاحنات وفق الجنسية 2015-2016

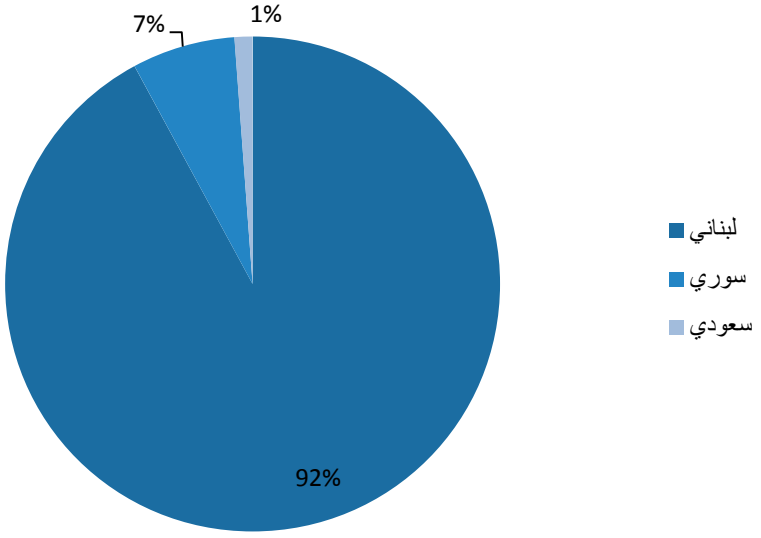

أما في ما خص الشاحنات المصدرة فقد تم تحميل 84% من الشاحنات المدعومة بمنتجات زراعية بينما تم تحميل 11% بمنتجات الصناعات غذائية و5% بمنتجات صناعية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح نسبة استخدام وسائل النقل في الصادرات اللبنانية خلال فترة عمل البرنامج منذ انطلاق برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية M.LEB لغاية شهر كانون الأول 2016.

الشاحنات المصدرة وفق كل منتج 2015-2016

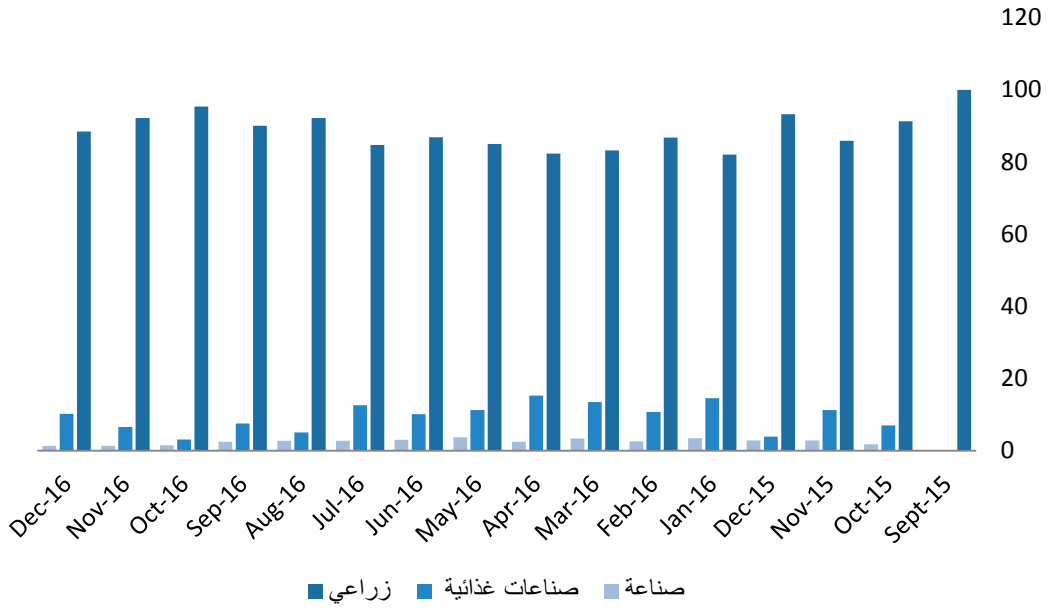

ب- عدد الشاحنات

إن عدد الشحنات التي استخدمت شاحنات لبنانية بلغ 3,433، غير أن عدد الشاحنات اللبنانية التي عملت ضمن البرنامج خلال الفترة الممتدة من بداية عمل البرنامج ولغاية نهاية شهر كانون الأول من العام 2016 فقد بلغت 759 شاحنة. بذلك فإن أسطول النقل البري اللبناني بمعظمه عمل ضمن البرنامج بمعدل قدره 4.5 شحنة في السنة لكل شاحنة خلال هذه المدة.

V-عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج

بلغ عدد المصدّرين المنتسبين لبرنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية /242/ مصدرًا حيث إنتسب للبرنامج /43/ مصدرا من المنتجين العاملين في الصناعة وصناعة المواد الغذائية والتجار والشاحنين بالإضافة الى المصدّرين الزراعيين المنتسبين الى برنامج تنمية الصادرات الزراعية اللبنانية والذي بلغ عددهم حوالى /199/ مصدراً. في حين لم تتعدَ نسبة المصدرين المنتسبين والناشطين في البرنامج 30% من اجمالي المصدرين بعد ان لجأ العدد الاكبر منهم الى استخدام الحاويات المبردة وذلك لكلفتها المنخفضة بالمقارنة مع كلفة العبارات البحرية. وقد توزع المصدرين المنتسبين الى 5 فئات ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين أن يوضحا عدد المنتسبين للبرنامج وتوزعهم.

عدد المنتسبين للبرنامج

الفئة	المصدرين المنتسبين	المصدرين الناشطين
المصدّرين الزراعيين	199	57
المصدّرين الصناعيين	18	3
مصدّرين الصناعات الغذائية	12	8
المصدّر الشاحن	7	1
المصدّر التاجر	6	3
المجموع	242	72

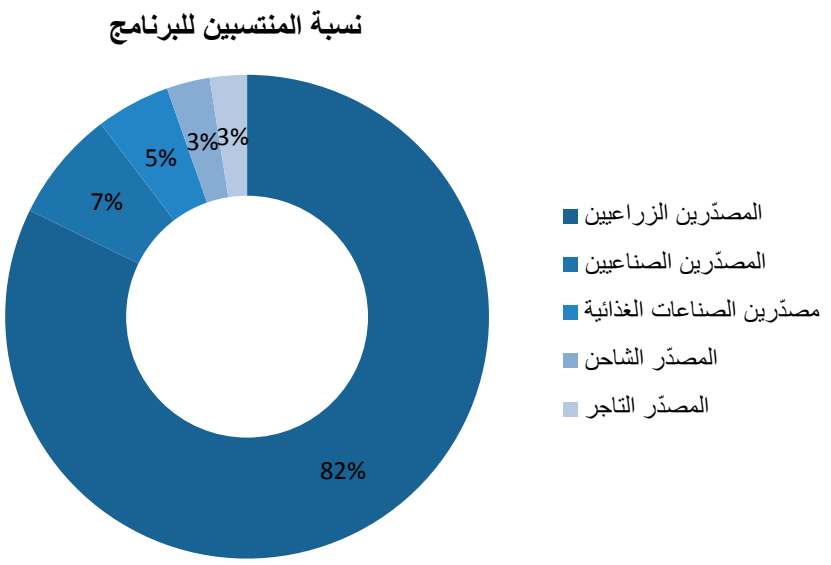

VI–موازنة البرنامج

أ- الموازنة الحالية

رصد للبرنامج مبلغ 21 مليار ليرة لبنانية كميزانية يتم العمل بها منذ إنطلاقة البرنامج ولغاية 31 آذار أو لغاية انتهاء المبلغ المذكور. وقد تم صرف مبلغ /15,986,886,000/ل.ل. خلال الفترة الممتدة من 2015/09/17 ولغاية 2016/12/31 . وتتضمن هذه الكلفة كلفة الدعم للشاحنات وكلفة شركات المراقبة العاملة ضمن البرنامج.

وقد تفاوتت الكلفة الشهرية للبرنامج نتيجة التقلبات في الكميات المصدرة والتي تعود الى تقلبات صادرات المنتجات الزراعية التي تتغير شهريا وفق المواسم والمحاصيل الزراعية، حيث نجد أن أعلى كلفة كانت في شهر تشرين الأول من العام 2016 وهو شهر الذروة بالنسبة للصادرات الزراعية. ومن المتوقع أن يغطي المبلغ المتبقي في الميزانية والبالغ / 5,013,114,000/ ل.ل. كلفة البرنامج للأشهر الثلاث المتبقية حيث بلغ المعدل الوسطي للكلفة الشهرية خلال العام 2016 حوالي /1,150,000,000/ ل.ل. ويمكن للجدول التالي أن يوضح الكلفة الشهرية للبرنامج.

الكلفة الشهرية للبرنامج

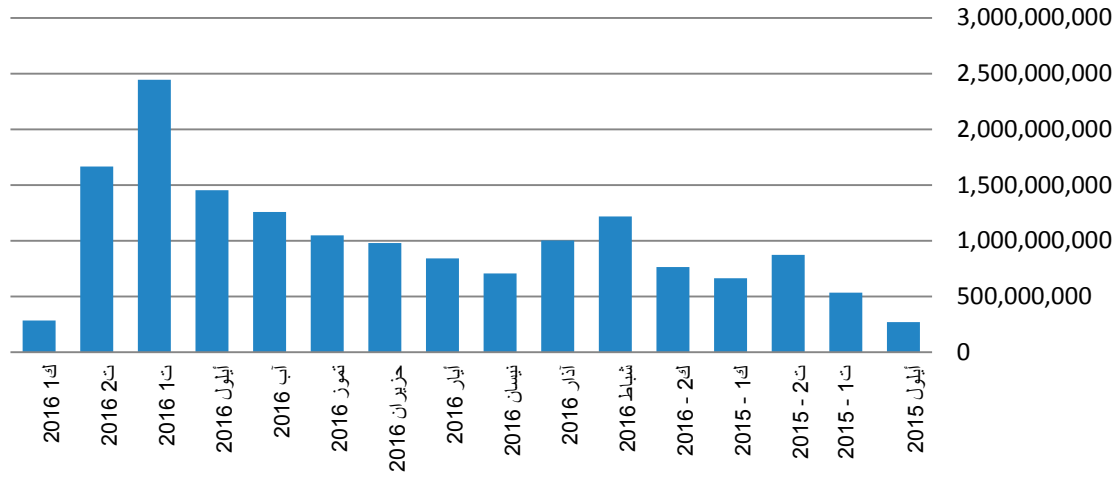

مع استقرار عمل البرنامج ونتيجة لزيادة التصاعدية للصادرات التي تحققت عبر الأشهر خلال الفترة المنصرمة، فإنه من المتوقع أن تزيد الكميات المصدرة خلال العام

القادم بنسبة 20% بعد اعتياد المصدرون على استخدام وسائل النقل البحري في حال استمرار لواقع الحالي والمتمثل في اغلاق معبر نصيب على الحدود الأردنية –السورية وإغلاق معبر دنف على الحدود العراقية-السورية.

وبما أن الظروف التي أدت الى إنشاء البرنامج لم تنتفِ بعد بل زادت تعقيدا من خلال إقفال معبر دنف على الحدود السورية العراقية، فإن تمديد العمل في البرنامج يصبح ضرورة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ب- الموازنة المقترحة

إن تمديد العمل بالبرنامج لمدة عام من أول شهر نيسان 2017 ولغاية نهاية شهر آذار من العام 2018 تقدر كلفته بحوالي 17 مليار ل.ل. إذ أن المعدل الوسطي للكلفة الشهرية للبرنامج بلغت العام 2016 حوالي 1.15 مليار ل.ل. وفي حال زادت الصادرات عبر البرنامج بنسبة 20% فإن المعدل الوسطي الشهري لكلفة البرنامج تصبح حوالي 1.4 مليار ل.ل. أي أن الموازنة المطلوبة للبرنامج لمدة عام إضافي وفق شروطه الحالية (الدول المستهدفة وكلفة الدعم) تقدر بحوالي 17 مليار ل.ل.

في حال شمل البرنامج دعم الصادرات الى العراق عبر تركيا فإن هناك كلفة إضافية سوف تترتب على البرنامج تقدر بحوالي 3.8 مليار ل.ل. بذلك، فإن الموازنة المقدرة للبرنامج لمدة عام تصبح حوالي 21 مليار ل.ل. من ضمنها أكلاف شركات المراقبة.

الكلفة الشهرية المتوقعة للبرنامج 2017-2018

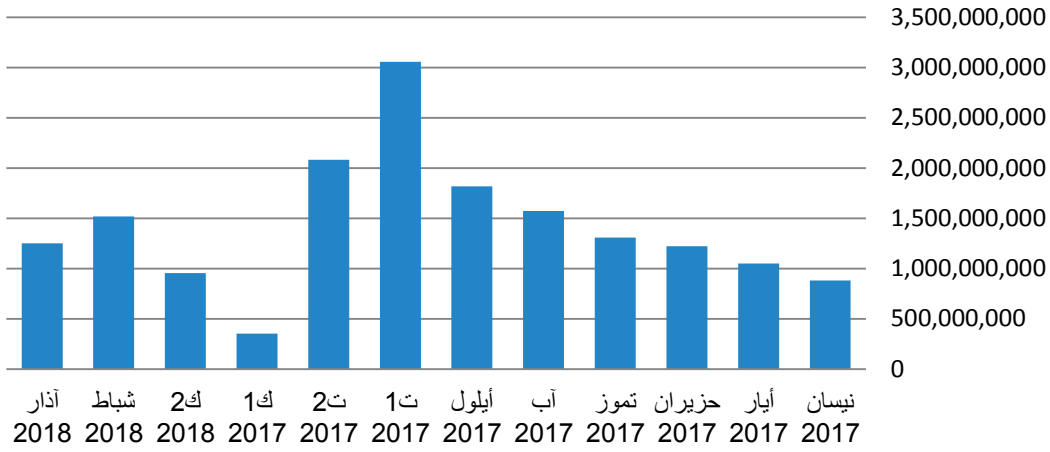

VII-خلاصة

لقد تبين من النتائج الواردة في هذه التقرير أن إقفال معبر نصيب على الحدود السورية-الأردنية ومن بعده إقفال معبر الدنف على الحدود السورية-العراقية كان له اثر سلبي كبير على حركة الصادرات اللبنانية الى دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة العراق. وإن استطاع البرنامج أن يحقق نتائج إيجابية والحد من التراجع الذي حصل في الأسواق المستهدفة، غير أنه لم يتمكن أن سدّ الفجوة بكاملها.

إن عدم تغير الواقع والأسباب التي أدت الى إنشاء هذا البرنامج يدعو الى تجديد العمل به لمدة عام إضافي أو الى حين انتفاء الأسباب التي قام من أجلها. كما أن إقفال معبر دنف على الحدود العراقية السورية وعدم القدرة على التصدير السوق العراقي الا عبر تركيا بكلفة مرتفعة يحتم أن يشمل تجديد العمل بالبرنامج السوق العراقي وتحديد احد الموانئ التركية لتنضم الى مرفأي ضبا والعقبة. لكن يبقى التحدي الأساسي امام البرنامج هو استقطاب عدد اكبر من شركات الشحن البحري لزيادة عامل المنافسة مما يؤدي الى تخفيض الأسعار لكن ذلك من الصعب حدوثه إلا في حال تم التمديد عمل البرنامج لفترة طويلة او ضمان حد ادنى من عدد الشاحنات التي تستخدم هذه العبارات يوميا مما يخفض الكلفة على شركات الشحن ومن ثم ينعكس على تخفيض في اسعار النقل.

برج العازرية، الطابق الرابع، شارع الأمير بشير، رياض الصلح • ص.ب. ١١٣-٧٢٥١ بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١١ ٩٨٣٣٠٦/٧/٨+ • فاكس: ٩٦١١ ٩٨٣٣٠٢/٣+ • export@idal.com.lb • invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb